البارومیتر العربي
ARAB BAROMETER

البارومیتر العربي - الدورة التاسعة

تقرير موريتانيا

يونيو 2026

الملخص التنفيذي

بينما يواصل الناس مواجهة تحديات اقتصادية كبيرة ويعبرون عن قلق متصاعد إزاء الفساد، تظهر مؤشرات لتزايد الثقة في مؤسسات الدولة ولتحسن تقييمات أداء الحكومة في المجالات غير الاقتصادية. في الوقت نفسه، بالنظر عن كثب، تتكشف انقسامات عميقة في الرأي العام بناءً على الوضع الاقتصادي-الاجتماعي. يُعرب الموريتانيون الأعلى دخلًا عن آراء أكثر إيجابية تجاه الأوضاع العامة في البلاد، بينما يحمل المواطنون الأفقر آراء سلبية.

لا يزال الناس قلقين إزاء الوضع الاقتصادي، ناظرين إلى الاقتصاد بشكل سلبي، تمامًا كما كان الحال في السنوات الأخيرة. تظل مشاكل مثل التضخم، الفقر، البطالة، وضعف الأجور تمثل أهم المشاكل الاقتصادية، مما يعكس قناعةً بعدم وجود - أو ضعف - أي تقدم في سبيل معالجة هذه التحديات. كذلك، لا يزال انعدام الأمن الغذائي منتشرًا، إذ يعرب مواطنون كُثر عن قلقهم تجاه قدرتهم على توفير الغذاء الكافي. بالتالي، ليس من الغريب أن يطالب الناس حكومتهم بالتركيز على تحسين الأوضاع من خلال الإنفاق على الدعم الحكومي، السيطرة على التضخم، وخلق فرص العمل.

تؤثر الآراء تجاه الأوضاع الاقتصادية في تقييمات أداء الحكومة. يستمر الشعب في التشكيك في جهود الحكومة لمواجهة التضخم. بينما يُعزى للحكومة بشكل أكبر فيما يتعلق بخلق فرص العمل وتقليل الفجوة الاقتصادية، تعكس المستويات الاقتصادية-الاجتماعية فوارق واضحة في هذه التقييمات. بالمقابل، يقيم الناس أداء الحكومة إيجابيًا في مسائل ضمان الأمن وتوفير الخدمات العامة.

ارتفعت معدلات الثقة في عدد من مؤسسات الدولة خلال السنوات الأخيرة. تحظى الحكومة، والبرلمان، والرئاسة، والقوات المسلحة بثقة أكبر مقارنة بما كان عليه الحال قبل سنتين. يشهد النظام القضائي بالزيادة الأكبر في الثقة، فيما يبدو نتيجة لبرامج الإصلاح الأخيرة. ولكن، تظل الثقة مرتبطة بمستويات الدخل: الموريتانيون الأفقر أقل تعبيرًا عن الثقة في المؤسسات العامة من نظرائهم الأغنى.

رغم هذه التحديات، تقول أقلية صغيرة فقط من الموريتانيين أنها تفكر في مغادرة البلاد. يميل الشباب وذوي التعليم العالي لأن يكونوا غالبية من يتحدثون عن الهجرة. يشكل البحث عن فرص اقتصادية وتعليمية بالخارج الدوافع الأساسية للمهاجرين المحتملين، وتكشف نسبة معتبرة منهم عن استعدادها للهجرة حتى بدون المستندات اللازمة.

تبدو المشاركة السياسية في انحسار. يضعف الاهتمام بالسياسة، كما تضعف معدلات المشاركة في الانتخابات - الرسمية والشخصية، إذ يكشف الكثيرون عن تحفظات إزاء جودة الانتخابات التشريعية الأخيرة. لا ترى أجزاء كبيرة من الشعب أي دور محوري للمجتمع المدني في الحياة العامة. في الوقت ذاته، تزداد التوجهات القائلة بتوفر الحريات بشكل طفيف، حتى وإن كان ذلك مدفوعًا بذوي المستويات الاقتصادية-الاجتماعية العليا.

رغم تصاعد الانعزال عن السياسة، يتمسك الموريتانيون بدعم كبير للديمقراطية باعتبارها نظام الحكم المفضل. ترفض الأغلبية الأطروحات التي تربط الديمقراطية بضعف الأداء الاقتصادي أو عدم الاستقرار. مع ذلك، يوضح المواطنون أن اهتمامهم الأساسي ينصبّ على المخرجات، تحديدًا على أوضاع اقتصادية أفضل واستقرار مستدام. يعري كثيرون في موريتانيا اهتمامًا أقل بنوع نظام الحكم واهتمامًا أكثر بقدرته على تحقيق نتائج ملموسة على هذه الأصعدة. بالتزامن، يزداد دعم القيادة القوية بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية.

ما يزال دعم التمثيل السياسي والوصول المتساوي لسوق العمل بالنسبة للمرأة منتشرًا، حتى وإن كان مدفوعًا بشكل أساسي من قِبل النساء أنفسهن. ولكن، تظل الاعتقادات التقليدية ثابتة في مسائل القيادة السياسية والقرارات العائلية.

بالنسبة للبيئة، يظل الموريتانيون قلقين بالدرجة الأولى من التحديات المرتبطة بالمياه. هم ينظرون إلى شح المياه وتلوثه باعتبارهما أهم التحديات البيئية التي تواجه البلاد، ويعبرون عن تأثيرها بشكل مباشر على حياتهم اليومية. رغم عدم تحديد تغير المناخ في حد ذاته كالتحدي الأهم، يتفهم الناس أهميته بوضوح ويدعمون تدخلًا حكوميًا أكبر لمعالجة آثاره.

جوهريًا، تبرز الحالة الاقتصادية-الاجتماعية كمصدر رئيسي للاختلاف في الرأي العام عبر كل القضايا المطروحة في الاستطلاع تقريبًا. يعبر الموريتانيون الأفقر بشكل ثابت عن آراء سلبية أكثر تجاه الوضع الاقتصادي، الأداء الحكومي، الخدمات العامة، والحريات مقارنة بالمواطنين الأفضل حالا. تشير هذه النتائج إلى أن فجوات اقتصادية واضحة تواصل رسم حياة وتجارب الموريتانيين العاديين داخل بلادهم.

هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي جرى تنفيذه وجهًا لوجه في موريتانيا. شمل الاستطلاع 1204 مواطنة ومواطن تم اختيارهم بشكل عشوائي عبر مختلف ولايات موريتانيا، ونُفذ في الفترة من 28 أبريل إلى 12 مايو، 2026 باستخدام طريقة العينة متعددة المراحل المجمعة. هامش خطأ النتائج الواردة هنا هو ثلاث نقاط مئوية.

يُعد هذا الاستطلاع جزءًا من الدورة التاسعة للباروميتر العربي.

الاقتصاد

تبقى الآراء العامة إزاء الوضع الاقتصادي لموريتانيا ثابتة تقريبا خلال السنوات القليلة الماضية. اليوم، يرى أكثر من الثلث بقليل أن اقتصادهم جيد جدًا (ثلاثة بالمئة) أو جيد (34 بالمئة). هذا المستوى مشابه لما كان عليه قبل عامين (36 بالمئة). ولكن، يبقى رأي الأغلبية أن الاقتصاد ليس بحالة جيدة. قرابة الثلث (36 بالمئة) يقولون إن الأوضاع الاقتصادية سيئة، في حين يقول الربع (27 بالمئة) إنها سيئة جدًا. لا عجب أن الموريتانيين ممن يغطي دخلهم مصاريفهم الأساسية يميلون بنحو الضعف لتقييم الاقتصاد إيجابيًا مقارنة بمن يعانون لتغطية مصاريفهم (49 بالمئة مقابل 24 بالمئة). يميل الموريتانيون الأكبر سنًا كذلك لتقييم الاقتصاد بشكل جيد أكثر من نظرائهم الشباب بفارق تسع نقاط مئوية.

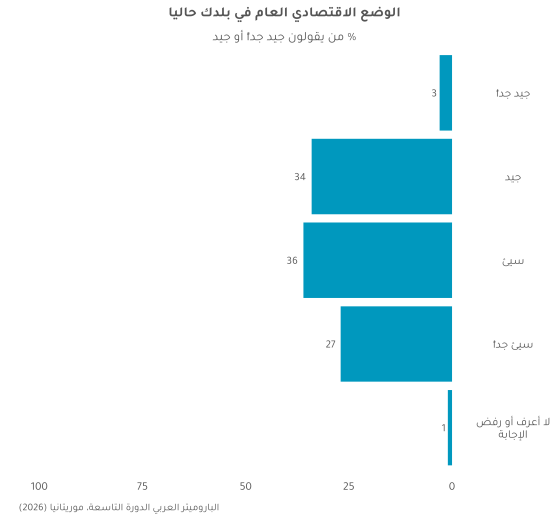

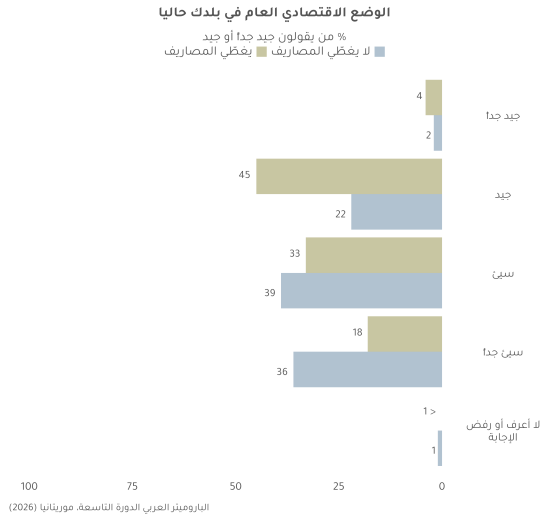

تعرب أكثرية في البلاد عن تفاؤلها إزاء مستقبل اقتصادهم. تقريبا أربعة من كل عشرة موريتانيين يقولون إنهم يتوقعون أن يصبح الوضع الاقتصادي أفضل كثيرًا (14 بالمئة) أو قليلًا (28 بالمئة) خلال الأعوام القليلة القادمة. في الوقت نفسه، يتوقع ثلاثة من كل عشرة (31 بالمئة) أن الأوضاع لن تتغير. هذه التوقعات شبيهة لمستويات 2024 حين أعرب 39 بالمئة من الموريتانيين عن تفاؤلهم و33 بالمئة قالوا إن الوضع الاقتصادي سيستمر على ما هو عليه. يُلاحظ أن الحاصلين على تعليم جامعي يحملون تطلعات أكثر تفاؤلا من أولئك الحاصلين على تعليم ثانوي فقط أو أقل (51 بالمئة مقابل 37 بالمئة). الموريتانيون الأفضل حالًا ماديًا يتقاسمونهم هذا التفاؤل أكثر بكثير من نظرائهم الأقل حظًا بفارق كبير يبلغ 25 نقطة مئوية. من اللافت أن هذه التوقعات لا تتباين بين المجموعات العمرية.

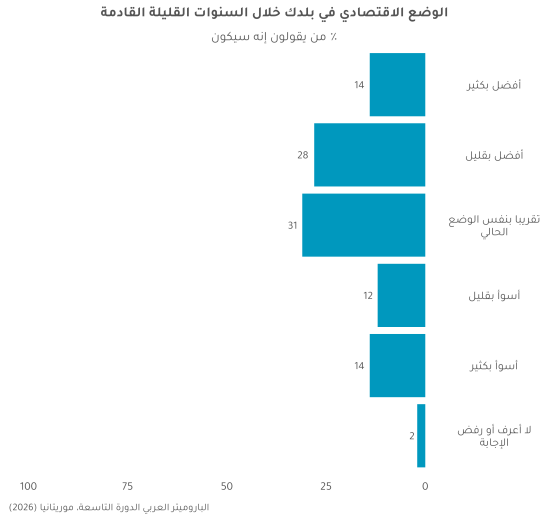

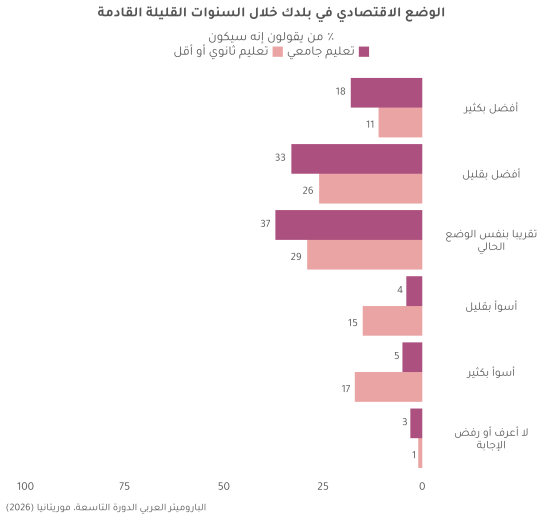

لا يزال الموريتانيون على قناعة بأن الأوضاع الاقتصادية هي واحدة من أهم التحديات التي تواجه بلادهم. ثلاثة من كل عشرة (29 بالمئة) يقولون إنها التحدي الأهم اليوم، مما يضع الأوضاع الاقتصادية في المرتبة الثانية خلف الفساد (34 بالمئة) فقط. هذه المستويات مماثلة تقريبًا لما تم رصده في العام 2024 حين صنّف ربع الموريتانيين الاقتصاد كالتحدي الأهم مقارنة بـ31 بالمئة ممن قالوا الأمر ذاته عن الفساد. كما هو متوقع، من يكافحون لتغطية احتياجاتهم الأساسية يميلون لتقييم الاقتصاد كالتحدي الأكبر. بالنسبة لهؤلاء الموريتانيين، الوضع الاقتصادي هو التحدي الأهم (35 بالمئة)، متبوعًا بالفساد (31 بالمئة). أما بالنسبة لأبناء بلادهم الأغنى، فهم ينظرون إلى الفساد باعتباره تحد أهم (36 بالمئة)، يعقبه الاقتصاد (24 بالمئة).

يكشف تحليل أكثر تفصيلًا أن الموريتانيين يستمرون في تحديد أربع قضايا اقتصادية رئيسية تواجه بلادهم. القضية الأكثر ذكرًا هي التضخم. يرى ثلث الموريتانيين ارتفاع تكاليف المعيشة على أنه المشكلة الاقتصادية الأساسية في البلاد. بعد ذلك، يأتي الفقر (24 بالمئة)، عدم توفر فرص العمل (19 بالمئة)، وضعف الأجور (11 بالمئة). من الجدير بالذكر أن هذه هي القضايا نفسها التي أشار إليها الموريتانيون في استطلاع الدورة الثامنة من الباروميتر العربي في 2024. يشير هذا الأمر إلى أن الظروف ظلت ثابتة بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، على الأقل في نظر عامة الناس.

المسألة الاقتصادية الأشد خطراً

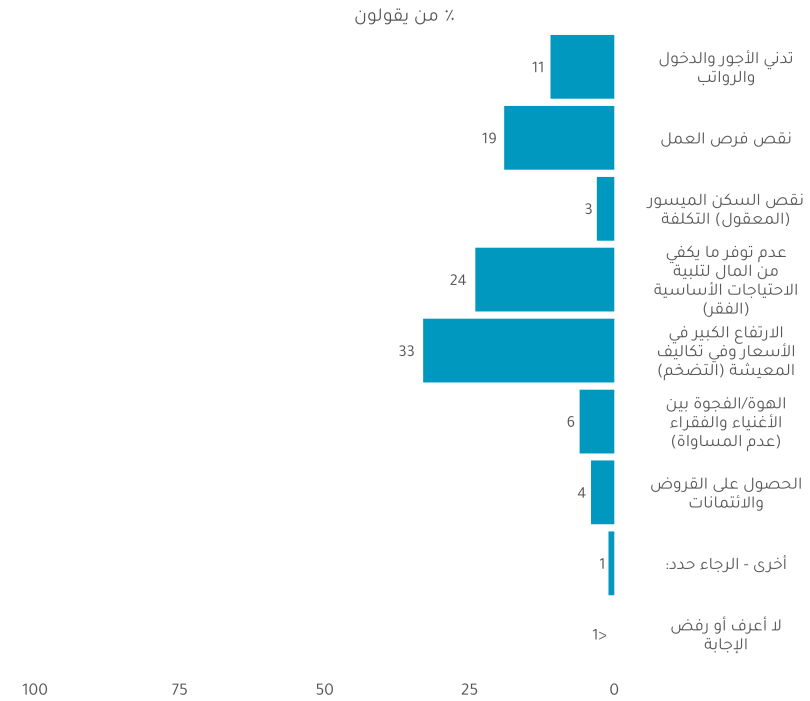

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، موريتانيا (2026)

تتأكد هذه النظرة عند مراجعة ما يريده المواطنون من حكومتهم لتحسين الأوضاع الاقتصادية. ما يزال المواطنون مركزين على التدخلات ذاتها التي حددوها في السابق. يقول ثلث السكان إن على الحكومة التركيز على مجابهة التضخم (34 بالمئة) بينما يشير الربع (24 بالمئة) إلى خلق فرص العمل باعتبارها الخطوة الأهم. تأتي بعدها إصلاح التعليم (16 بالمئة) وزيادة الأجور (عشرة بالمئة). هذه الخطوات الأربعة ذُكرت من قِبل الموريتانيين، بالترتيب نفسه تقريبا، قبل عامين. يعتقد الموريتانيون الأكبر سنًا بوضوح أن مجابهة التضخم يجب أن تكون هي الخطوة الأولى للحكومة (38 بالمئة)، تعقبها خلق فرص العمل (21 بالمئة). الشباب، من جانبهم، يضعون التدخلين المحتملين على نفس الدرجة.

أهم مسألة ينبغي أن تركز عليها الحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية

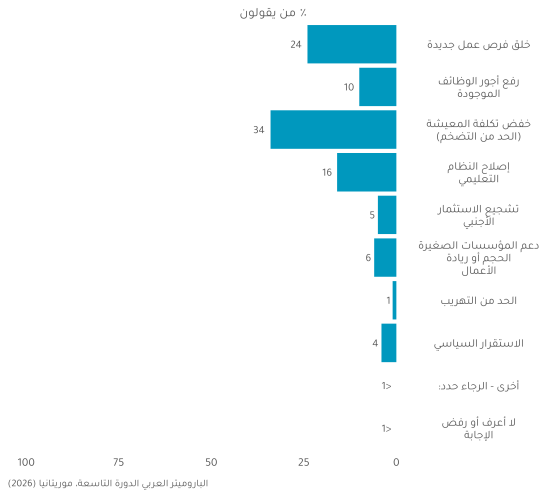

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، موريتانيا (2026)

أهم مسألة ينبغي أن تركز عليها الحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية

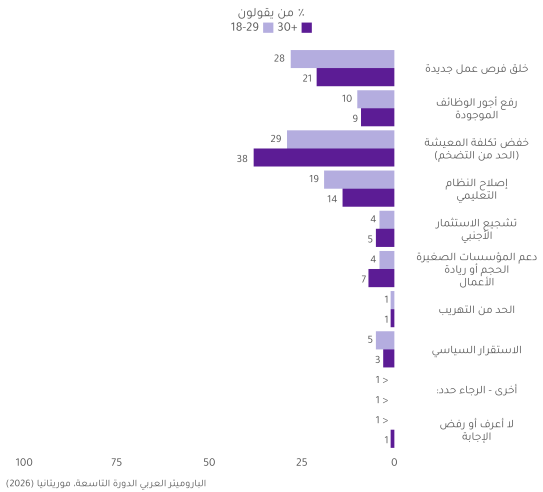

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، موريتانيا (2026)

أخذًا بعين الاعتبار التوجهات العامة لتصنيف التضخم كالتحدي الاقتصادي الأهم في موريتانيا، يكون من غير الغريب أن يقول ثلث المواطنين تقريبًا (35 بالمئة) أن على الحكومة أن تضع الإنفاق على الدعم كأولوية لتخفيف معاناة الموريتانيين العاديين. يتقدم الدعم الحكومي على التنمية الاقتصادية (20 بالمئة)، ونظام الرعاية الصحية (15 بالمئة)، والتعليم (13 بالمئة) على قائمة أولويات الإنفاق الحكومي في نظر المواطنين.

المجال الذي يجب أن يتصدر قائمة أولويات الإنفاق الحكومي/العمومي في العام المقبل

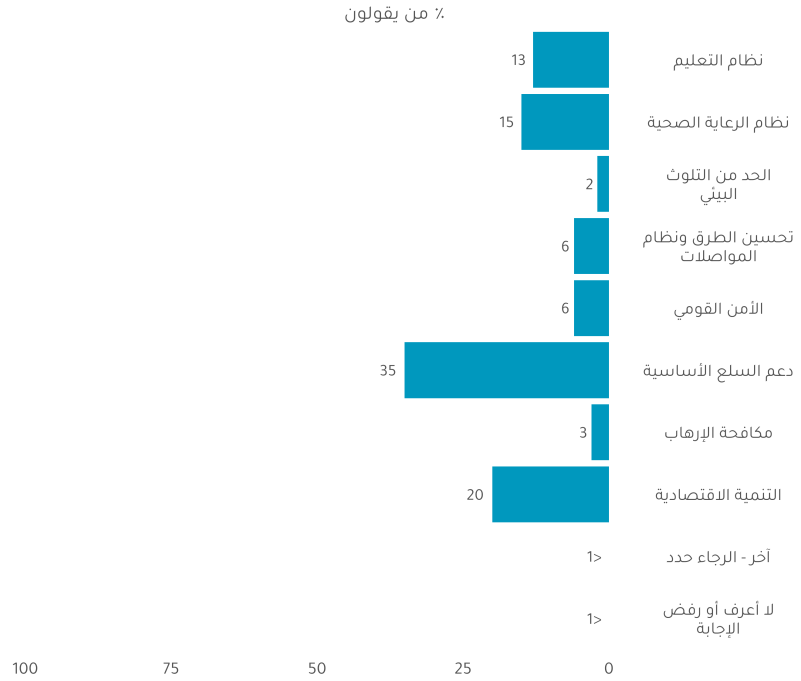

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، موريتانيا (2026)

يشير هذا التركيز على التضخم ومعالجاته إلى تحديات أعمق يواجهها الموريتانيون في حياتهم اليومية. نتائج هذا الاستطلاع تكشف عن استمرار مشكلة انعدام الأمن الغذائي في البلاد. يقول ثلثا الناس إنه مِرارًا (27 بالمئة) أو أحيانًا (39 بالمئة) ما ينفد غذاؤهم دون أن تكون لديهم الموارد اللازمة لشراء المزيد. لم يتغير هذا المستوى منذ 2024. بالإضافة، يقول ستة من كل عشرة تقريبا (58 بالمئة) إنه شعروا بالقلق من عدم توفر ما يكفي من الطعام، في حين يقول النصف على الأقل (53 بالمئة) إنهم اتجهوا لتناول أنواع معينة فقط من الطعام نظرًا لشح الموارد المالية. من غير الغريب أن الموريتانيين الأفقر هم أكثر معاناة من هذه المشاكل. على سبيل المثال، هم يميلون أكثر بمعدل الضعف للتعبير عن القلق إزاء توفر الطعام من نظرائهم الأغنى (78 بالمئة مقابل 40 بالمئة). يقول ثلاثة أرباع الفقراء (74 بالمئة) إنهم تناولوا أنواعًا معينة فقط من الطعام؛ بالمقابل، ثلاثة فقط من كل عشرة (31 بالمئة) من الموريتانيين الأغنى يقولون الأمر ذاته. هؤلاء الأقل حظًا يميلون بمعدل الضعف للقول إنهم اضطروا لتجاوز وجبات يومية أو أن الطعام نفد في بيوتهم. لذلك، من المتوقع أن يشير الموريتانيون الأفقر إلى الدعم الحكومي كأولوية إلى حد أكبر من الناس الأغنى.

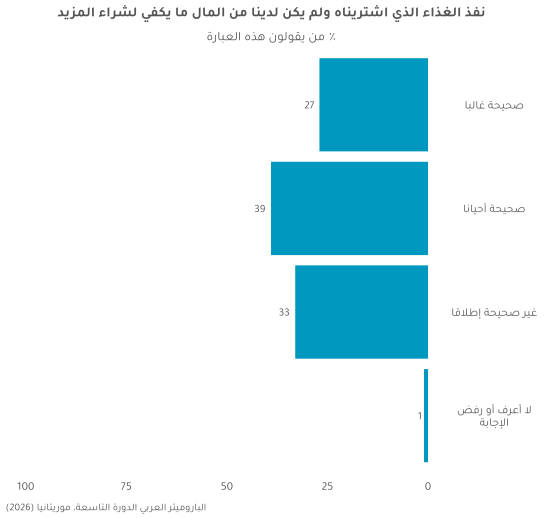

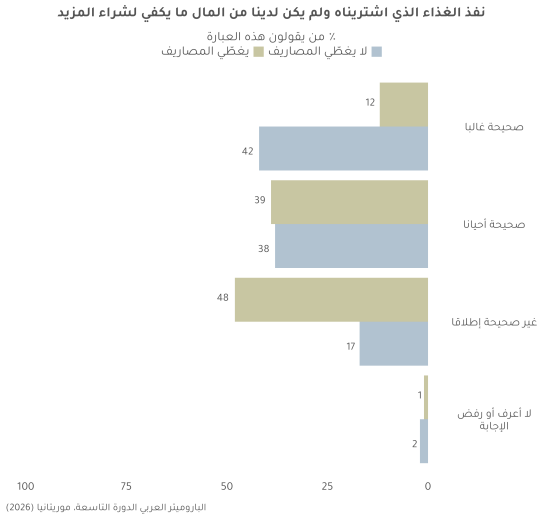

أداء الحكومة

بشكل عام، ارتفع معدل الرضا عن الأداء الحكومي من 35 بالمئة في 2024 إلى 44 بالمئة. تُعزى هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى الموريتانيين الأعلى دخلًا، إذ يعبر ستة من كل عشرة منهم عن الرضا. ربع الناس الأقل دخلًا يعبرون عن رضا مماثل. يجدر بالذكر أن الحاصلين على تعليم جامعي يميلون للتعبير عن رضاهم أكثر من أولئك الحاصلين على تعليم ثانوي فقط أو أقل.

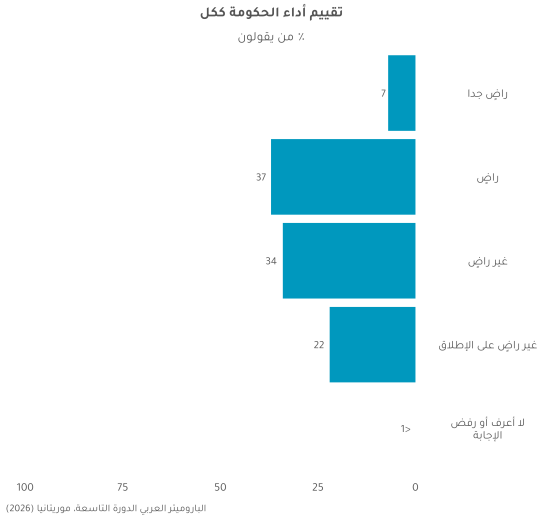

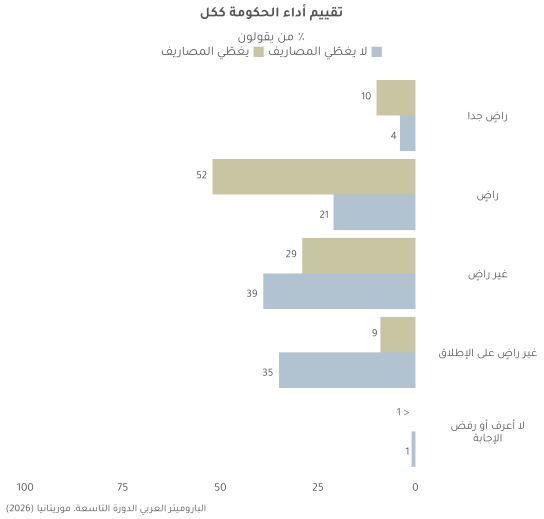

تنعكس المعاناة الاقتصادية للموريتانيين العاديين على تقييمات أداء الحكومة. على الصعيد الاقتصادي، يُنظر للحكومة بشكل كبير على أنها تقدم أداءً ضعيفًا، خاصة في مواجهة التضخم. اليوم، لا أكثر من 15 بالمئة من السكان يقيمون أداء الحكومة في المحافظة على الأسعار منخفضة على أنه جيد أو جيد جدًا. بينما ظل هذا المعدل ثابتًا منذ 2024، تكشف التقييمات السلبية عن صورة أكثر قتامة. قبل عامين، قال 38 بالمئة من الموريتانيين إن أداء الحكومة في على هذا الصعيد

سيء جدًا. ارتفعت هذه النسبة إلى 51 بالمئة هذا العام، مما يعكس تزايد عدم الرضا تجاه عدم قدرة الحكومة في التحكم بالتضخم. الناس الأسوء حالًا هم أكثر توجهًا لتقييم جهود الحكومة سلبيًا. يقول ثلثاهم (67 بالمئة) إن الأداء سيء جدًا، كما يقول ربع آخر (27 بالمئة) إنه سيء. بالمقارنة، قرابة ربع الموريتانيين الأعلى دخلا يقولون إن الحكومة تقوم بعمل جيد جدًا أو جيد في الإبقاء على الأسعار منخفضة.

تقييم أداء الحكومة لتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء

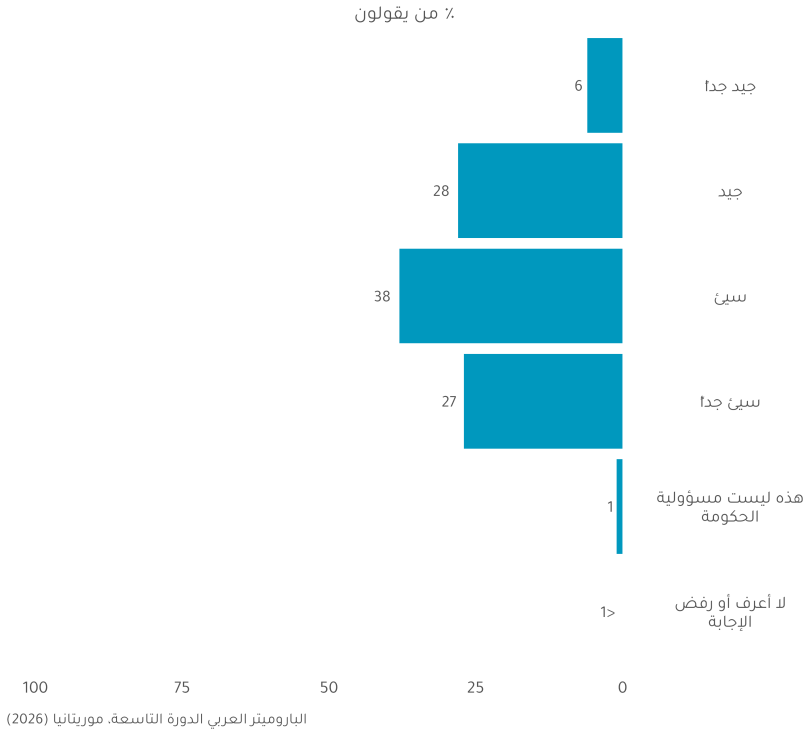

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، موريتانيا (2026)

في قضايا اقتصادية أخرى، ينظر الموريتانيون إلى عمل الحكومة بشكل أكثر إيجابية. يقول الربع تقريبا (27 بالمئة) إن الحكومة تقوم بعمل جيد جدًا أو جيد في خلق فرص عمل. هذا المعدل أعلى مما كان عليه في 2024 حين قال الخُمس الأمر ذاته. هذا المعدل، رغم ذلك، مدفوع أساسًا بالموريتانيين الأفضل حالًا ممن يميلون لتقييم أداء الحكومة في خلق فرص العمل بشكل إيجابي أكثر من نظرائهم الأفقر بفارق كبير. هذه المجموعة الأخيرة - الأفقر - تحمل آراء سلبية في الغالب إذ يقول 47 بالمئة منهم إن أداء الحكومة هنا سيئ جدا ويقول 43 بالمئة إنه سيء. هذا هو الحال أيضا بالنسبة لجهود الحكومة في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإن كان الموريتانيون عمومًا يحملون آراء أكثر إيجابية تجاه هذه الجهود. يقول الثلث (34 بالمئة) إن أداء الحكومة جيد، ويحمل هذا الرأي تقريبًا خُمس الأقل دخلًا مقارنة مع قرابة نصف الموريتانيين الأعلى دخلًا.

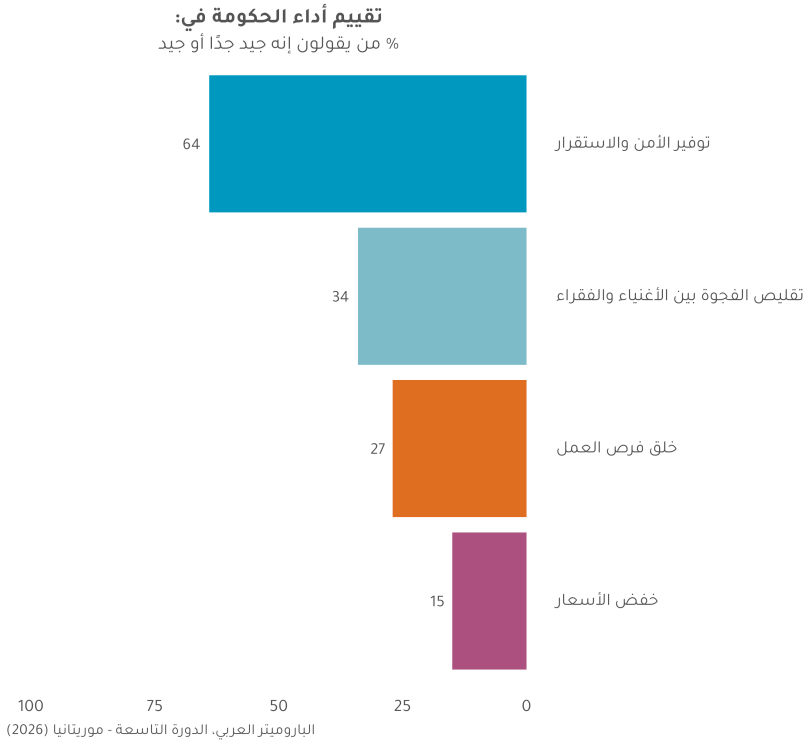

ترى غالبية السكان (64 بالمئة) أن الحكومة تقوم بعمل جيد جدًا أو جيد في الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل البلاد. يمثل هذا ارتفاعا بمعدل 12 نقطة بالمقارنة مع مستويات 2024. بينما يميل الموريتانيون الأفضل حالًا لاعتناق هذا التصور، يشاركهم فيه أكثر من نصف نظرائهم الأقل حظًا. كما يكشف الشعب عن معدلات عالية من الثقة في القوات المسلحة وقوات الشرطة. تسعة من كل عشرة موريتانيين يقولون إنهم يثقون جدًا أو يثقون في القوات المسلحة؛ في زيادة من ثلاثة أرباع (76 بالمئة) في 2024. أما بالنسبة إلى الشرطة، فهي تحظى بثقة 73 بالمئة من السكان، في زيادة بمعدل 13 نقطة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل عامين.

تقييم الخدمات العامة يدعم هذه الزيادة في التقييمات الإيجابية لأداء الحكومة في المجالات غير الاقتصادية. أربعة من كل عشرة (41 بالمئة) يقولون إنهم راضون تمامًا أو راضون عن نظام التعليم في موريتانيا، بينما يقول 37 بالمئة الأمر ذاته عن نظام الرعاية الصحية. شهد المعدلان ارتفاعاً كبيرًا من 27 بالمئة و 26 بالمئة، على التوالي، قبل عامين. يمكن ملاحظة زيادة مشابهة، وإن كانت أصغر، في تقييم خدمات أخرى، من بينها خدمات جمع القمامة. مع ذلك، تظل التقييمات مرتبطة مباشرة بمستويات الدخل. بينما يعبر أكثر من نصف الأفضل حالًا عن رضاهم إزاء النظام التعليمي، يتقاسمهم هذا الرضا ربع الموريتانيين الأفقر فقط. ثلاثة أرباع هؤلاء يقولون إنهم غير راضين (38 بالمئة) أو غير راضين إطلاقًا (37 بالمئة). تعكس تقييمات النظام الصحي تباينًا أكبر بقليل. خُمس الموريتانيين الأقل حظًا يقولون إنهم راضون، مقارنة بنصف نظرائهم الأغنى. أربعة من كل خمسة من الأسوء حالًا يُعربون عن عدم رضاهم تجاه خدمات الرعاية الصحية في موريتانيا.

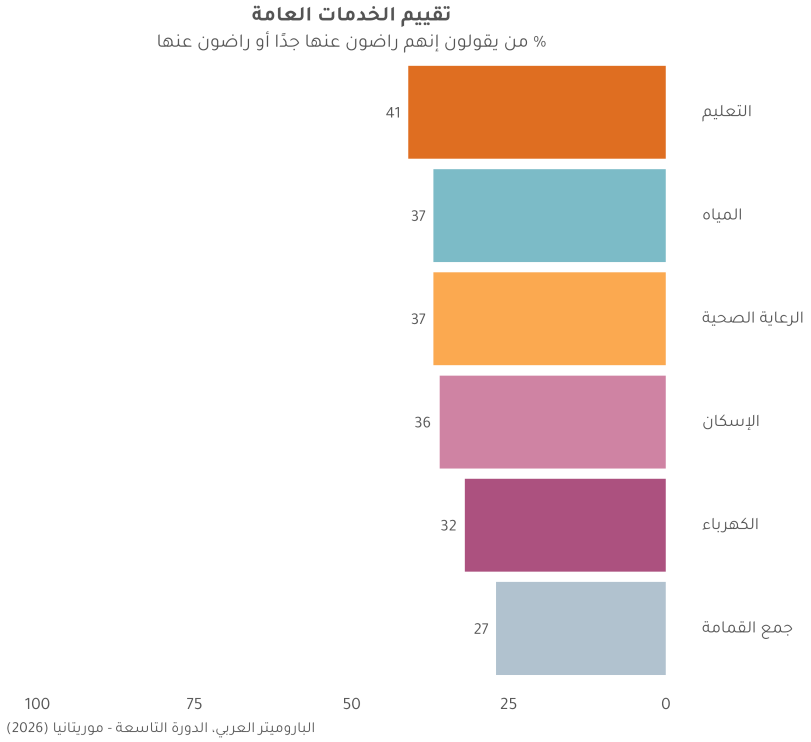

الثقة في مؤسسات الدولة

كما في حالة تقييم أداء الحكومة ككُل، تشهد الثقة في الحكومة الموريتانية ارتفاعًا في الآونة الأخيرة، وهي ظاهرة رُصدت في عديد الدول عبر المنطقة. يقول نصف الموريتانيين تقريبًا (47 بالمئة) إن لديهم الكثير من الثقة أو بعض الثقة في حكومتهم. يُمثل هذا ارتفاعًا من 36 بالمئة قبل عامين. المواطنون الأكبر سنًا هم أكثر إفصاحًا عن هذه الثقة من الشباب. لكن يبقى التباين الأوضح من خلال مستويات الدخل. بينما يقول ستة من كل عشرة من الموريتانيين الأعلى دخلًا أنهم يثقون بالحكومة، لا يشاركهم هذا الرأي إلا ثلث من هم أقل حظًا. غالبية الفئات الأفقر تقول إن لديهم القليل من الثقة (28 بالمئة) أو لا ثقة على الإطلاق (38 بالمئة).

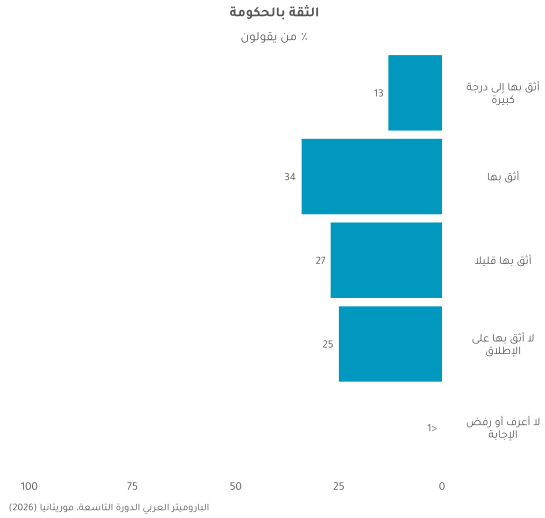

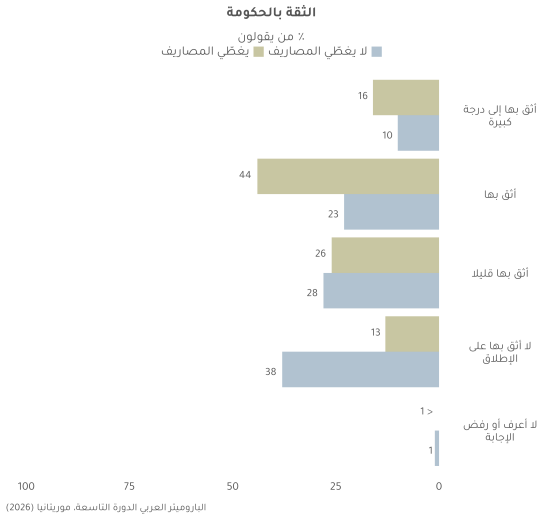

لم تتغير معدلات الثقة في البرلمان تقريبًا خلال السنوات الأخيرة. يقول أربعة من كل عشرة (41 بالمئة) إن لديهم الكثير من، أو بعض، الثقة في المؤسسة التشريعية؛ في 2024، قال 38 بالمئة من الموريتانيين الأمر ذاته. كما في حالة الحكومة، يميل الموريتانيون الأفضل حالًا للثقة في البرلمان أكثر من نظرائهم الأفقر. بينما أكثر من نصف الأعلى دخلا (53 بالمئة) يعربون عن ثقتهم بالبرلمان، ثلاثة فقط من كل عشرة (28 بالمئة) من الأقل حظًا يشاركونهم الرأي.

ارتفعت شعبية الرئيس محمد ولد الغزواني بشكل طفيف، إذ يقول 55 بالمئة من السكان إنهم يثقون برئيسهم، مقارنة بـ49 بالمئة قالوا الأمر نفسه في 2024. الشباب أقل ثقة به بمعدل عشر نقاط مئوية من الموريتانيين الأكبر سنًا، في حين أن الأعلى دخلًا يميلون للإفصاح عن ثقتهم بالرئيس أكثر من الأقل دخلًا بفارق 26 نقطة مئوية. الوزير الأول الحالي لموريتانيا، المختار ولد أجاي، يحظى بشعبية أعلى بقليل من سلفه، محمد ولد بلال. يقول أقل من النصف بقليل (46 بالمئة) إنهم يثقون بولد أجاي. فقط 37 بالمئة قالوا إنهم يثقون بولد بلال قرب نهاية دورته في 2024. كما في حالة الرئيس، الشباب الموريتاني أقل ثقة بوزيرهم الأول من الكبار (40 بالمئة مقابل 50 بالمئة). الأسوء حالًا يميلون بمقدار النصف فقط للتعبير عن ثقتهم بالوزير الأول مقارنة بالأوفر حظًا (31 بالمئة مقابل 60 بالمئة).

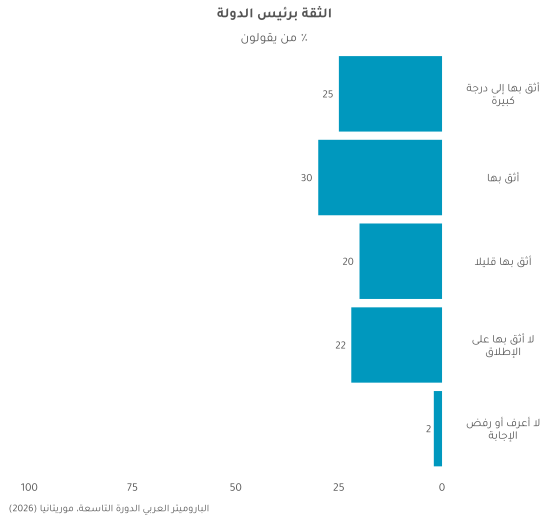

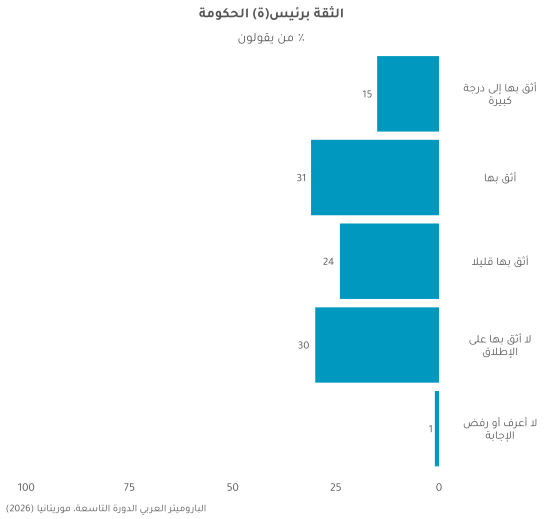

مؤخرًا، أطلقت موريتانيا برنامجًا يهدف لإصلاح وتطوير النظام القضائي في البلاد. أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج هو تحسين إمكانية الوصول إلى النظام القضائي بالنسبة للمواطنين العاديين. من المحتمل أن آثار هذا البرنامج تفسر الزيادة الملحوظة في الثقة العامة في النظام العدلي. قبل إطلاق البرنامج في 2023، قال نصف الموريتانيين فقط (48 بالمئة) إن لديهم الكثير من الثقة أو بعض الثقة في محاكمهم. اليوم، يعبر سبعة من كل عشرة تقريبا (72 بالمئة) عن ثقتهم في النظام القضائي بالبلاد. يجدر بالذكر أن التباين حسب مستوى الدخل أقل وضوحًا في حالة الثقة بالمحاكم؛ الفارق بين الأعلى والأقل دخلًا هو 18 نقطة مئوية، أقل بكثير مما هو الحال عند مؤسسات الدولة الأخرى.

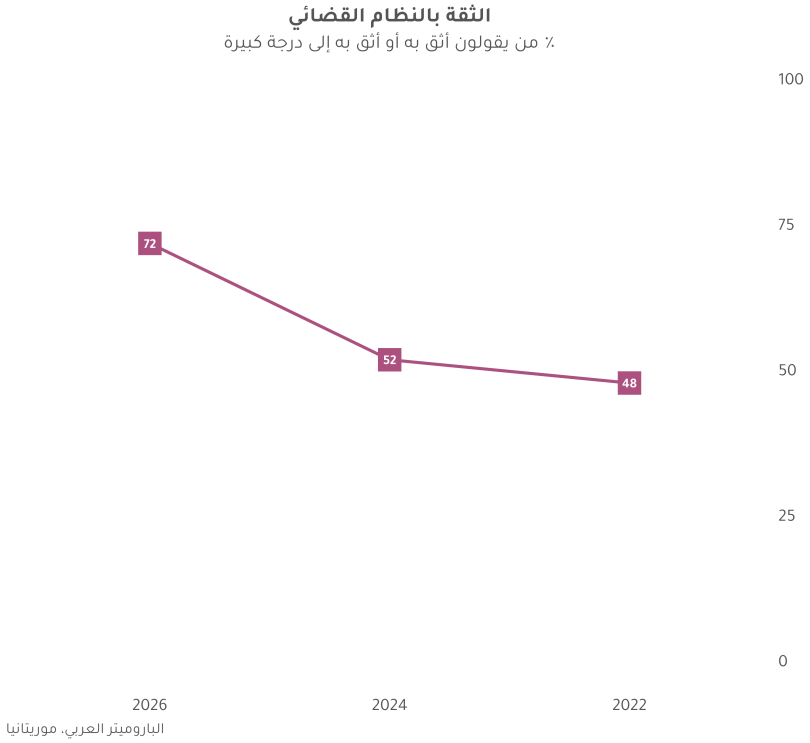

بالإضافة، يقول نصف السكان إنهم يثقون في حكومتهم الاقليمية (49 بالمئة). أصحاب التعليم الجامعي أقل ثقة في الحكومة الجهوية بمعدل ثمانية نقاط مئوية مقارنة بمن لديهم تعليم ثانوي فقط أو أقل. يظهر هنا من جديد دور مستوى الدخل في تباين الآراء. بينما يقول ستة من كل عشرة من المواطنين الأعلى دخلًا إن لديهم الكثير من أو بعض الثقة في حكومتهم الاقليمية، يشاركهم أربعة فقط من كل عشرة (38 بالمئة) من الأقل دخلًا هذا الرأي.

الفساد

كما ذُكر سابقًا، لا يزال الفساد تحديًا أساسيًا في موريتانيا. يصنف المواطنون الفساد في المقام الأول في قائمة التحديات التي تواجه بلادهم (34 بالمئة)، متقدمًا على الاقتصاد، الخدمات العامة، والهجرة. الموريتانيون الحاصلون على تعليم جامعي هم أكثر تصنيفًا للفساد بواقع سبعة نقاط مئوية مقارنة بالحاصلين على تعليم ثانوي فقط أو أقل. لا يبدو من المستغرب، إذن، أن أربعة من كل خمسة مواطنين يرون أن الفساد منتشر في أجهزة ومؤسسات الدولة. يجدر بالذكر أن هذا المستوى مماثل لما كان عليه في 2024 حين قال 76 بالمئة الأمر ذاته. المواطنون الذين يعانون لتغطية مصاريفهم يميلون لوصف الفساد بأنه منتشر إلى حد واسع أكثر من نظرائهم الأوفر حظًا (86 بالمئة مقابل 73 بالمئة).

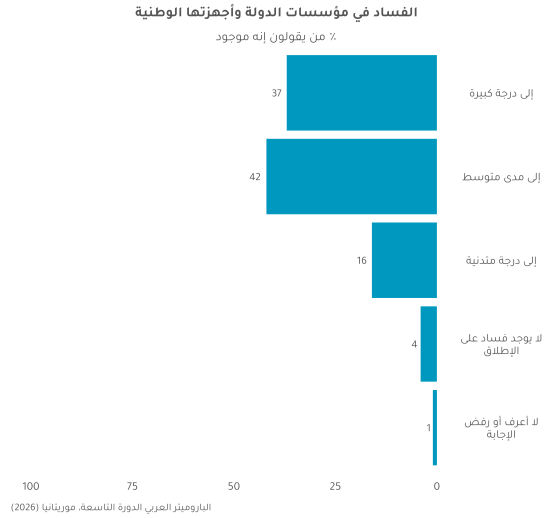

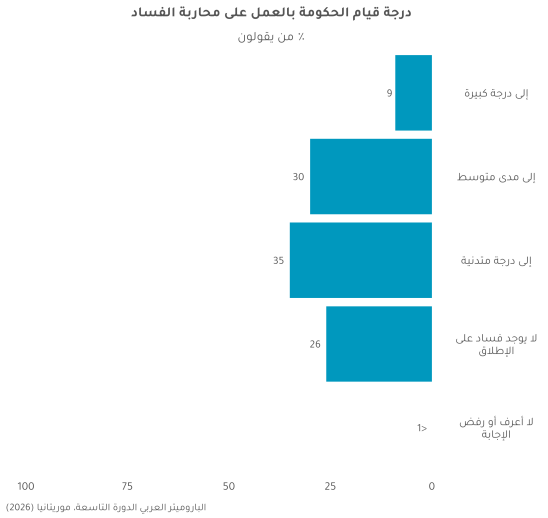

لم تتغير الآراء كثيرًا إزاء عمل الحكومة على مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة. لا أكثر من اثنين من كل خمسة (39 بالمئة) يقولون إنهم يعتقدون أن الحكومة تقوم بمحاربة الفساد إلى حد كبير أو متوسط؛ وهو مستوى مماثل لمعدل 2024 (41 بالمئة). الموريتانيون الأكبر سنًا يميلون لاعتناق هذا الرأي أكثر من الشباب بفارق تسع نقاط مئوية. بشكل مشابه، الموريتانيون الحاصلون على تعليم جامعي هم أكثر اعترافًا بعمل الحكومة لمحاربة الفساد من أولئك الأقل تعليمًا (52 بالمئة مقابل 35 بالمئة). ولكن كما في مواقع كثيرة، التباين الأوضح يأتي من خلال الدخل. بينما يعزي نصف المواطنين الأعلى دخلًا للحكومة عملها في محاربة الفساد (52 بالمئة)، ربع الموريتانيين الأفقر فقط (24 بالمئة) يشاركونهم الرأي.

الهجرة

رغم كل التحديات التي يواجهها الموريتانيون العاديون، تُعرب أقلية صغيرة فقط عن رغبتها في الهجرة من البلاد. يقول أقل من الخُمس (16 بالمئة) إنهم يفكرون بالمغادرة، في انخفاض من 22 بالمئة في 2024. الشباب الموريتاني يميلون للتعبير عن هذه الرغبة بمعدل الضعف مقارنة بالأكبر سنًا (24 بالمئة مقابل 11 بالمئة). هذا هو الحال أيضًا بالنسبة للحاصلين على تعليم جامعي (25 بالمئة)، إذ يتجهون للإفصاح عن رغبتهم في المغادرة بمعدل ضعف أولئك الحاصلين على تعليم ثانوي فقط أو أقل (13 بالمئة). لا يبدو أن مستويات الدخل تلعب دورًا هنا، حتى وإن كانت الأسباب الاقتصادية على رأس دوافع الهجرة.

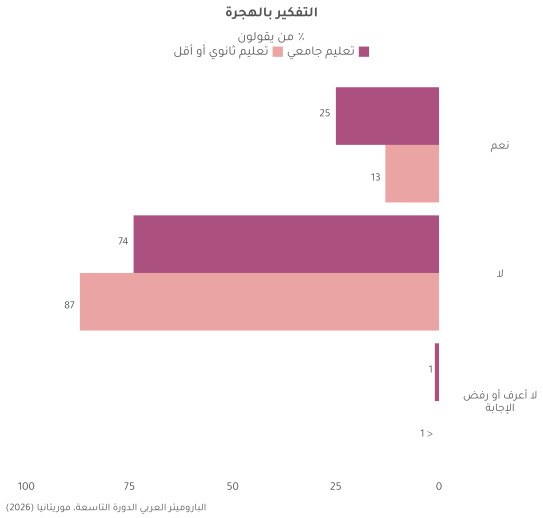

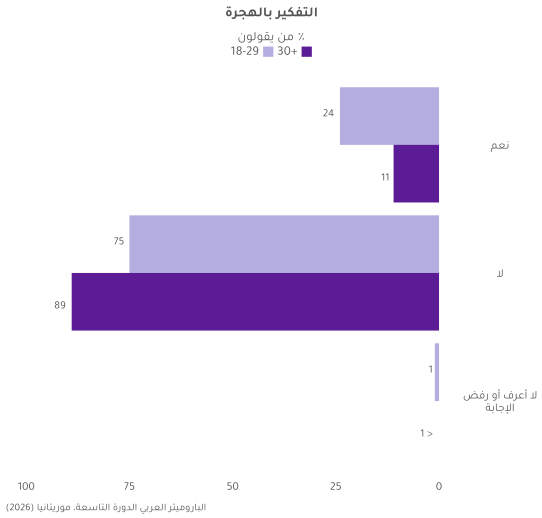

يشير ستة من كل عشرة مهاجرين محتملين من موريتانيا إلى العوامل الاقتصادية باعتبارها سببًا في رغبتهم لمغادرة البلاد. تأتي بعد ذلك البحث عن فرص تعليمية (28 بالمئة)، الفساد (17 بالمئة)، ولم شمل الأسرة (ثمانية بالمئة). الموريتانيون الأقل تعليمًا ودخلًا الراغبين في الهجرة يميلون للتحدث عن الدوافع الاقتصادية أكثر، بينما يشير الشباب إلى الفرص التعليمية كدافعهم الرئيسي.

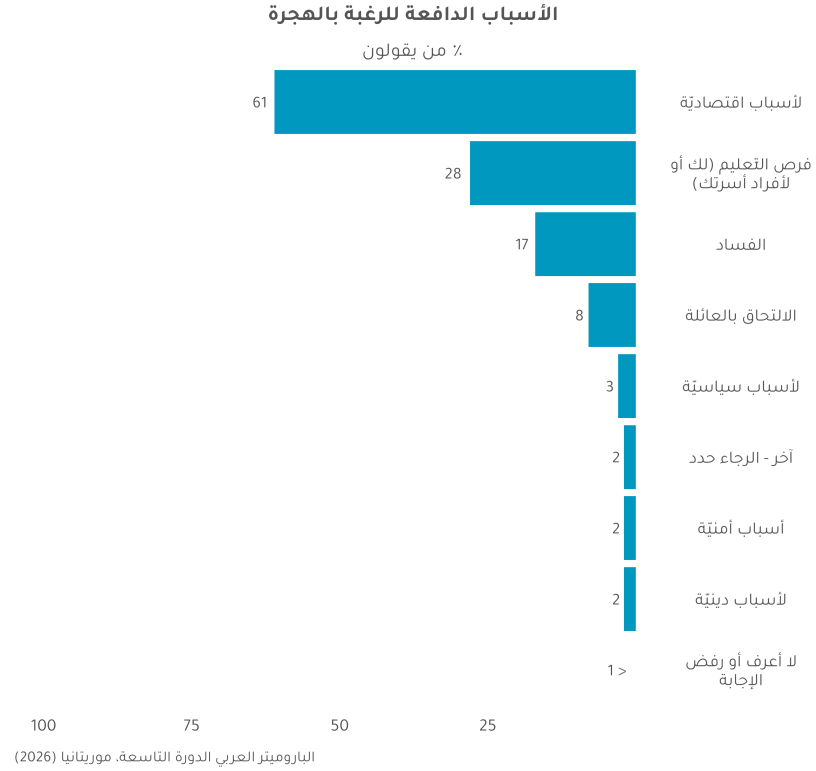

من بين المهاجرين المحتملين، يقول الثلثان إنهم اتخذوا خطوات عملية للهجرة. يتكرر هذا القول في صفوف الشباب (71 بالمئة مقابل 58 بالمئة بالنسبة للكبار) والحاصلين على تعليم جامعي (75 بالمئة مقابل 59 بالمئة للأقل تعليمًا). الوجهات المفضلة تشمل الولايات المتحدة (35 بالمئة)، كندا (21 بالمئة)، وفرنسا (20 بالمئة). يقول ثلث هؤلاء المهاجرين المحتملين إنهم مستعدون للهجرة حتى وإن لم يتوفروا على المستندات اللازمة لفعل ذلك بطريقة قانونية. هذا بالدرجة الأولى هو موقف الشباب (45 بالمئة مقابل 17 بالمئة للكبار) والأقل تعليمًا من المهاجرين المحتملين (40 بالمئة مقابل 24 بالمئة للأعلى تعليمًا).

الحريات والمشاركة المدنية

يقول ربع الموريتانيين إنهم مهتمون جدًا أو مهتمون بالسياسة. قبل عامين، أعرب الثلث (34 بالمئة) عن الاهتمام نفسه. بينما يُعبر ثلاثة من كل عشرة من الموريتانيين كبار السن (31 بالمئة) عن اهتمامات سياسية، لا يشاركهم هذه الاهتمامات إلا أقل من خُمس الشباب (17 بالمئة). الأمر ذاته ينطبق على الحاصلين على تعليم جامعي، إذ يميلون بواقع الضعف تقريبًا للتعبير عن اهتمامهم بالسياسة مقارنةً بنظرائهم الأقل تعليمًا (38 بالمئة مقابل 20 بالمئة). تشير هذه النتائج إلى تصاعد ظاهرة الانعزال عن الشؤون السياسية في أوساط العامة. عند السؤال عن التصويت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، يقول 55 بالمئة إنهم صوّتوا مقارنة بـ63 بالمئة ممن قالوا الأمر ذاته في 2024. هذه الأرقام تتوافق مع البيانات الرسمية للمشاركة الانتخابية والتي تُظهر انخفاضًا في نسب مشاركة الناخبين مؤخرًا.

قد تُفسر تقييمات هذه الانتخابات جزئيًا أسباب انحسار المشاركة الانتخابية وتصاعد الانعزال عن السياسة. يقول واحد فقط من كل عشرة تقريبا إن الانتخابات التشريعية الأخيرة كانت حرة نزيهة (12 بالمئة). يقول الثلث (34 بالمئة) إنها كانت حرة ونزيهة مع مشاكل كبرى، بينما ترى الأكثرية (39 بالمئة) إن الانتخابات لم تكن حرة ولم تكن نزيهة. يجدر بالذكر أن الرأي الأخير يحمله نصف الموريتانيين الأقل دخلًا (49 بالمئة) مقارنة بـ30 بالمئة فقط من نظرائهم الأفضل حالًا. يشير هذا الأمر إلى تهميش متزايد لفئات واسعة من المجتمع مما يدفعهم بعيدًا عن المشاركة في الحياة السياسية.

تقييم الانتخابات التشريعية/البرلمانية الأخيرة

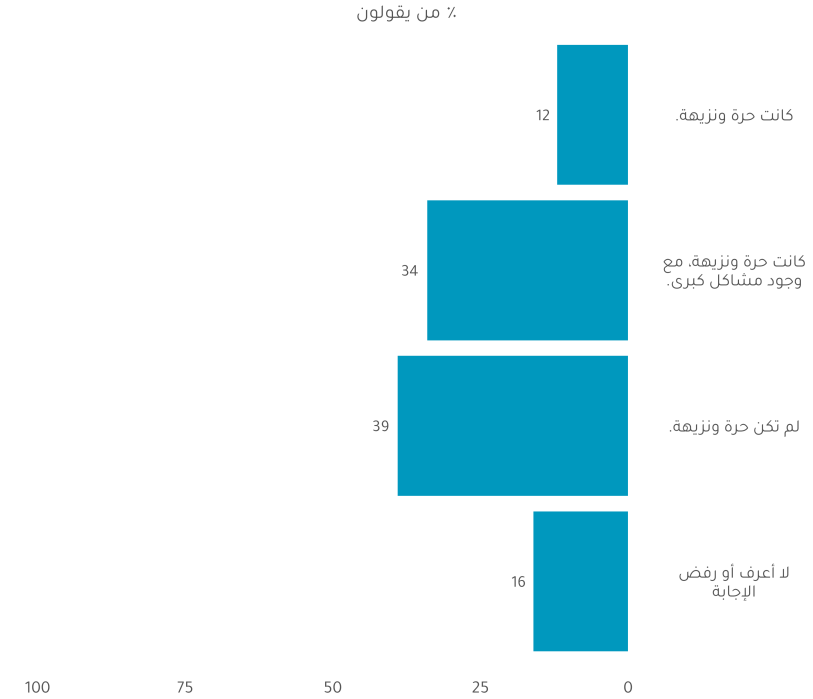

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، موريتانيا (2026)

الآراء العامة تجاه المجتمع المدني الموريتاني تعمّق هذا الواقع. بينما بقيت الثقة في مؤسسات المجتمع المدني ثابتة تقريبًا منذ 2024 بنسبة 42 بالمئة، تأتي هذه الثقة مدفوعة أساسًا من قبل المواطنين الأوفر حظًا ماديًا (50 بالمئة مقابل 34 بالمئة للأفقر). الإجابات عن دور المجتمع المدني في البلد كاشفة أكثر. تقول أكثرية الموريتانيين إنه لا يلعب أي دور. يأتي هذا متبوعًا بخُمس يقولون إن دوره يتمثل في جمع التبرعات (19 بالمئة)، الاهتمام بالفئات المهمشة (18 بالمئة)، أو التوعية (17 بالمئة)، على التوالي. ينتشر الرأي القائل بأن لا دور للمجتمع المدني في أوساط المواطنين الأدنى دخلًا (48 بالمئة مقابل 36 بالمئة من الأفضل حالًا) وفي أوساط الحاصلين على تعليم ثانوي فقط أو أقل (46 بالمئة مقابل 30 بالمئة من الحاصلين على تعليم جامعي).

تكشف نتائج هذا الاستطلاع عن زيادة طفيفة في التوجهات المتعلقة بالحريات في البلاد. اليوم، يقول 45 بالمئة من الناس إن حرية التعبير عن الرأي مضمونة إلى حد كبير أو متوسط. يمثل هذا زيادة بسبع نقاط مئوية منذ 2024. ينطبق الأمر ذاته على حرية الصحافة والتي ارتفعت من 42 بالمئة إلى 50 بالمئة، وكذلك حرية الإعلام في انتقاد الحكومة والتي ارتفعت بست نقاط مئوية خلال العامين الماضيين. مرة أخرى، يبدو أن هذه الزيادة مرتبطة أساسًا بالموريتانيين الأعلى دخلًا والذين يحملون آراءً إيجابية تجاه الأوضاع في بلادهم. بالنسبة لحرية التعبير عن الرأي، يقول أكثر من نصف الناس الأفضل حالًا (54 بالمئة) إنها مضمونة، بينما يشاركهم الرأي قرابة الثلث فقط (36 بالمئة) من أولئك الأقل حظًا. وكذلك الحال بالنسبة لحرية الإعلام في انتقاد عمل الحكومة حيث الفارق بين مجموعتي الدخل هو 18 نقطة مئوية. لا تختلف حرية الصحافة عن سابقتيها؛ بينما يقول ستة من كل عشرة من الموريتانيين الأعلى دخلًا (58 بالمئة) إنها مضمونة، لا يشاركهم التقييم إلا أربعة من كل عشرة من نظرائهم الأفقر (41 بالمئة).

إلى أي حد تعتبر الحريات التالية مضمونة؟

% من يقولون إنها مضمونة إلى درجة كبيرة أو متوسطة

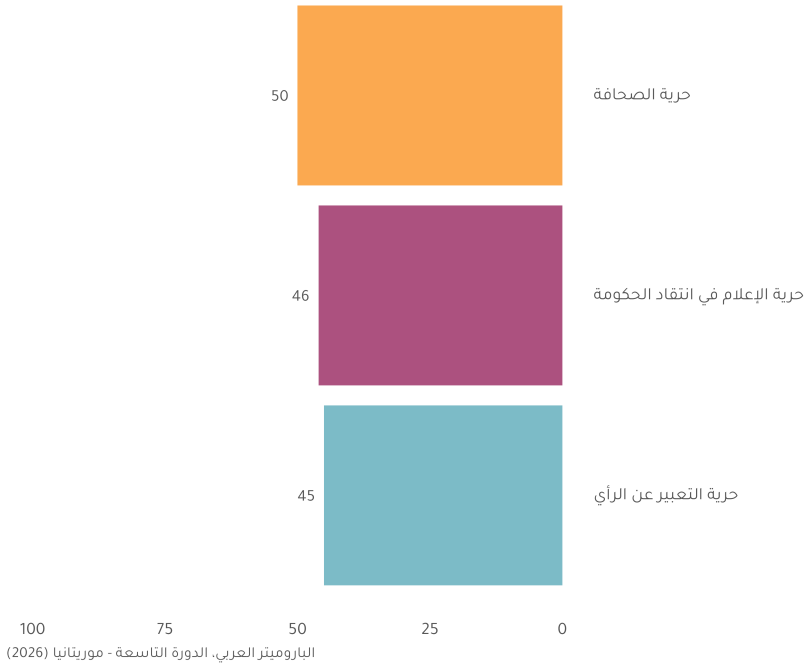

الباروميتر العربي، الدورة التاسعة - موريتانيا (2026)

رغم بقائها دون تغيير بشكل عام، تتبع حرية المشاركة في المظاهرات خطًا مماثلًا. اليوم، يقول ثلث المواطنين (34 بالمئة) إنها مضمونة إلى حد كبير أو متوسط. الأوفر حظًا يميلون لاعتناق هذا الرأي أكثر من الناس الذين يعانون لتغطية مصاريفهم بفارق 20 نقطة مئوية (44 بالمئة مقابل 24 بالمئة).

الديمقراطية

بشكل عام، يرى الموريتانيون أن حكومتهم أكثر استجابة لهم مما كانت عليه قبل عامين. في 2024، قال الربع فقط (23 بالمئة) إن الحكومة تستجيب جدًا أو إلى حد كبير لما يريده الناس. ارتفعت هذه النسبة إلى 31 بالمئة في استطلاع العام 2026. هذه الزيادة، رغم ذلك، تُخفي واقعًا أكثر تعقيدًا. تتباين الآراء العامة تجاه تجاوب الحكومة بحسب الدخل. بينما يرى قرابة نصف الأعلى دخلًا (45 بالمئة) أن الحكومة متجاوبة، لا يشاركهم الرأي إلا أقل من خُمس الأدنى دخلًا (17 بالمئة). الموريتانيون الحاصلون على تعليم جامعي هم أكثر اعتناقًا لهذا الرأي بفارق عشر نقاط مئوية عن الأقل تعليمًا (39 بالمئة مقابل 29 بالمئة). يعزز هذا التباين المؤشرات التي تتحدث عن وجود فجوات متزايدة داخل المجتمع الموريتاني مما يجعل التجارب الحياتية مختلفة بشكل كبير.

رغم الاتفاق العام حول حاجة البلاد لإصلاحات سياسية، لا يتفق الموريتانيون حول كيفية تنفيذ هذه الإصلاحات. بينما يرى النصف (49 بالمئة) أن هذه الإصلاحات يجب أن تأتي على دفعة واحدة، يقول أربعة من كل عشرة (39 بالمئة) إن الإصلاحات يجب أن تكون بشكل تدريجي. هذه التوجهات مماثلة لتلك المرصودة في 2024 حين دعم 45 بالمئة الإصلاحات الفورية بينما أعرب 35 بالمئة عن دعمهم للإصلاحات التدريجية. واحد فقط من كل عشرة (11 بالمئة) يعتقدون أن بلادهم لا تحتاج إلى إصلاحات، وهو الرأي الذي حمله 15 بالمئة في 2024.

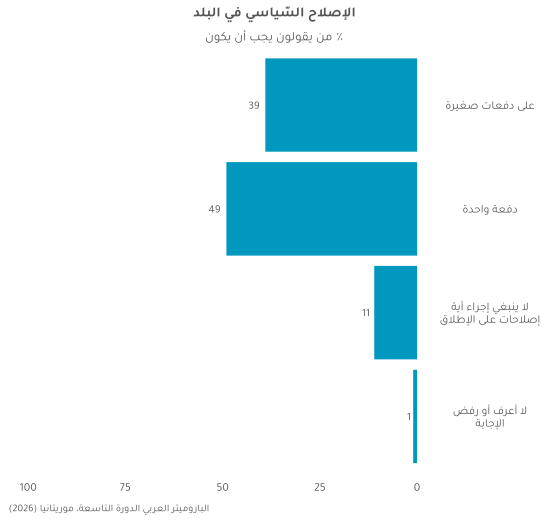

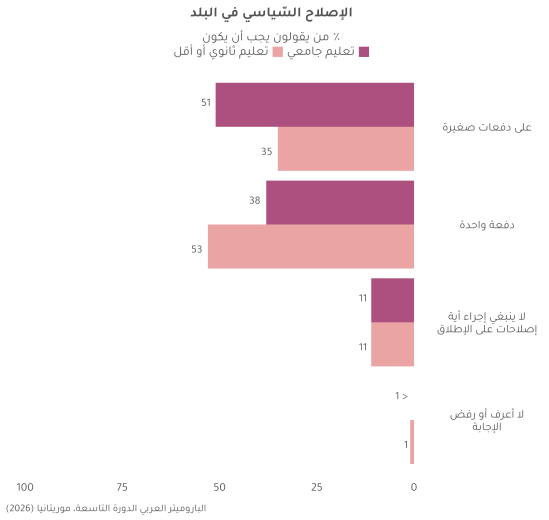

يطالب الحاصلون على تعليم جامعي بإصلاحات تدريجية (51 بالمئة)، بينما يميل الحاصلون على تعليم أقل لدعم الإصلاحات الفورية (53 بالمئة). يشاركهم في هذا الرأي الأخير المواطنون الأفقر (53 بالمئة)، بينما يبدو نظراءهم الأعلى دخلًا منقسمين بين إصلاحات فورية (46 بالمئة) وتدريجية (43 بالمئة).

فيما يتعلق بالأنظمة السياسية، يواصل الموريتانيون تفضيل الديمقراطية على أنواع الأنظمة الأخرى. يقول ثلاثة أرباع المواطنين (74 بالمئة) إنه رغم مشاكلها، تبقى الأنظمة الديمقراطية أفضل من غيرها. ترفض الأغلبية الأطروحات التي تربط الديمقراطية بمؤشرات الأداء السلبية. يرى الثلث تقريبًا أو أقل أن الديمقراطية تتسم بضعف الأداء الاقتصادي (30 بالمئة)، انعدام الاستقرار (36 بالمئة)، أو عدم الحسم (33 بالمئة)، وهي معدلات أقل من معظم الدول الأخرى في المنطقة. ظلت هذه المعدلات ثابتة تقريبًا منذ 2024.

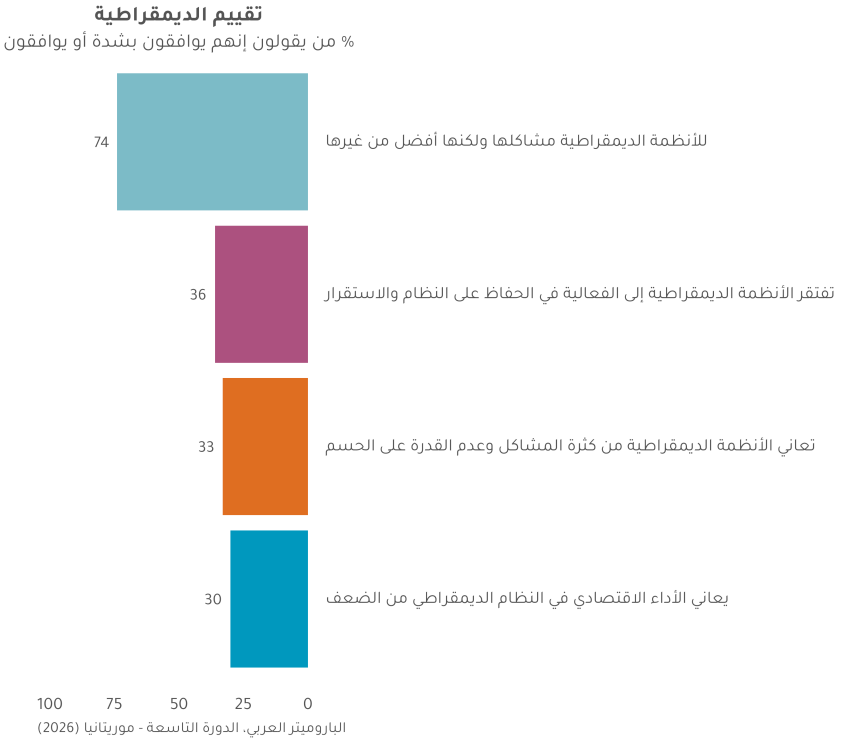

رغم قول الأكثرية (45 بالمئة) أن الديمقراطية مفضلة دائمًا على أي نوع آخر من الحكومات، تقلصت هذه النسبة من 54 بالمئة في 2024. لا يعكس هذا الانخفاض بالضرورة زيادة في دعم النظام غير الديمقراطي. بل إن موريتانيين أكثر يقولون إن نوع الحكومة لا يهم بالنسبة لهم مقارنة بالسابق (36 بالمئة مقابل 25 بالمئة في 2024). يقول أقل من الخُمس (17 بالمئة)، كما في استطلاعات سابقة، إنه في بعض الأحيان، قد تكون النُظم غير الديمقراطية هي المفضلة.

يجدر بالذكر أن الشباب الموريتاني منقسم بين تفضيل الديمقراطية (43 بالمئة) والقول إن نوع الحكومة لا يهم (42 بالمئة). نظراؤهم الأكبر سنًا يميلون لتفضيل الديمقراطية (46 بالمئة)، رغم أن ثلثهم يقولون إن نوع الحكومة لا يهمهم (33 بالمئة). بشكل مماثل، يعرب نصف المواطنين الحاصلين على تعليم جامعي عن تفضيلهم للديمقراطية، في حين يرى 28 بالمئة فقط منهم إن نوع النظام لا يهم بالنسبة لهم. الحاصلون على تعليم ثانوي فقط أو أقل (43 بالمئة يفضلون الديمقراطية و40 بالمئة يقولون إن النوع لا يهم) والأسوء حاليًا من الناحية الاقتصادية (41 بالمئة لكل خيار) منقسمون بالتساوي بين الرأيين، بينما يميل المواطنون الأعلى دخلًا لتفضيل الديمقراطية (49 بالمئة).

يريد الموريتانيون حكومةً قادرةً على حل مشاكل البلاد وتوفير خدمات مناسبة. عند السؤال عن الركيزة الأساسية للديمقراطية، يحمل الناس أفكارًا مختلفة. بينما يقول الثلث تقريبًا (32 بالمئة) إنها المساواة أمام القانون، يذكر الخُمس (19 بالمئة) الانتخابات الحرة والنزيهة. يشير آخرون إلى غياب الفساد (16 بالمئة)، توفير الحاجات الرئيسية (14 بالمئة)، وضمان الحقوق المدنية (13 بالمئة). تقول أغلبية واضحة (75 بالمئة) إنها تتفق مع القول إن نوع الحكومة لا يهم طالما كانت قادرة على حل مشاكل البلاد الاقتصادية. كما يقول سبعة من كل عشرة (72 بالمئة) الأمر ذاته في حال كانت الحكومة قادرة على توفير الأمن والاستقرار. المواطنون الأفقر والأقل تعليمًا أكثر اقتناعًا بهذه التوجهات من نظرائهم الأعلى دخًلا وتعليمًا بفارق عشر وثمان نقاط مئوية، على التوالي. هنالك زيادة كبيرة في نسبة الموريتانيين الذين يرون أن بلادهم تحتاج إلى قائد قوي قادر على الالتفاف على القوانين إذا ما تطلب الأمر. سبعة من كل عشرة موريتانيين (72 بالمئة) يحملون هذا الرأي، في زيادة من النصف فقط قبل عامين.

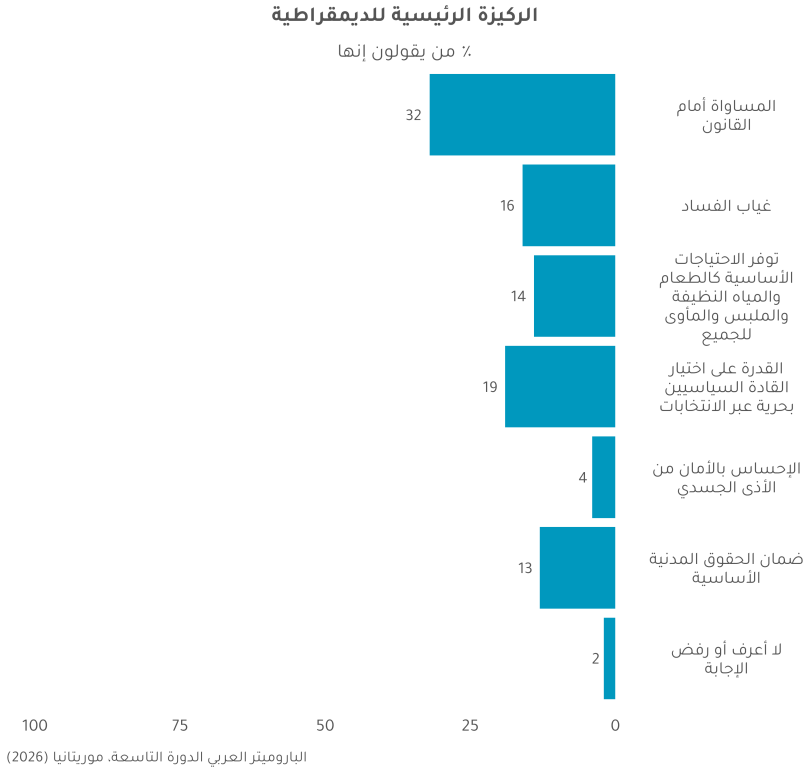

قضايا النوع الاجتماعي

يرى أربعة من كل خمسة موريتانيين (81 بالمئة) إن الرجال أفضل من النساء في القيادة السياسية بشكل عام. يمثل هذا المستوى زيادةً بـ21 نقطة مقارنة بعام 2024، مما يعكس تراجعًا في النظرة العامة للنساء في البلاد. النساء الموريتانيات أقل دعمًا لهذا التصور؛ يحمل الرجال هذا الرأي أكثر بفارق 14 نقطة مئوية عن النساء. مع ذلك، تقول أغلبية ساحقة إنها تدعم إقرار حصة للنساء في البرلمان والحكومة (79 بالمئة لكل منهما). ازداد معدل الدعم بـ11 نقطة بالنسبة للبرلمان و 16 نقطة بالنسبة للحكومة. تُعرب النساء (86 بالمئة) والأعلى دخلًا (86 بالمئة) عن دعم أكبر للكوتا النسائية من الرجال (72 بالمئة) والأقل دخلًا (71 بالمئة).

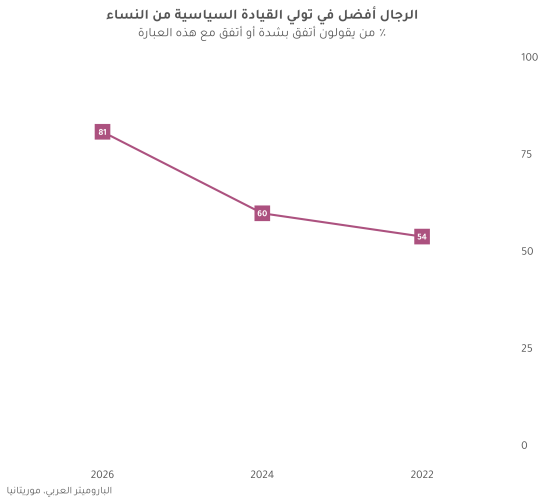

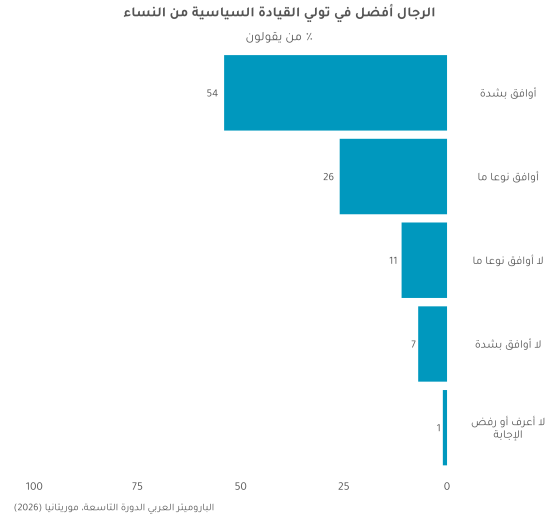

لا يزال دعم مشاركة المرأة في سوق العمل ثابتًا منذ 2024، إذ يقول الثلثان (67 بالمئة) إنه يجب حصول الرجال والنساء على فرص متساوية للعمل. هذا الدعم الكبير لعمل المرأة مدفوع أساسًا بالنساء أنفسهن اللواتي يملن لاعتناق هذا الرأي أكثر بكثير من الرجال (77 بالمئة مقابل 56 بالمئة). على أرض الواقع، يرى الموريتانيون عددًا من العوائق التي تعيق دخول النساء إلى سوق العمل. تشكل كل من قلة الوظائف المتاحة (22 بالمئة)، قلة خيارات رعاية الأطفال (13 بالمئة)، ضعف المهارات (13 بالمئة)، بالإضافة إلى التحيز ضد النساء والحواجز الاجتماعية (11 بالمئة لكل منهما)، عوائق أساسية تواجه النساء الراغبات في العمل. عدم اتفاق الموريتانيين على عائق أو عائقين يشير إلى احتمالية وجود العديد من العراقيل التي تواجه الموريتانيات الراغبات في دخول سوق العمل. تتعزز هذه العراقيل بمشكلة التحرش في مكان العمل والتي يراها نصف الموريتانيين (51 بالمئة) على أنها منتشرة إلى حد كبير أو متوسط ضد النساء. بالمقابل، يبدو أن العوائق الأساسية أمام الرجال تنحصر في قلة الوظائف (42 بالمئة) وضعف الأجور (17 بالمئة).

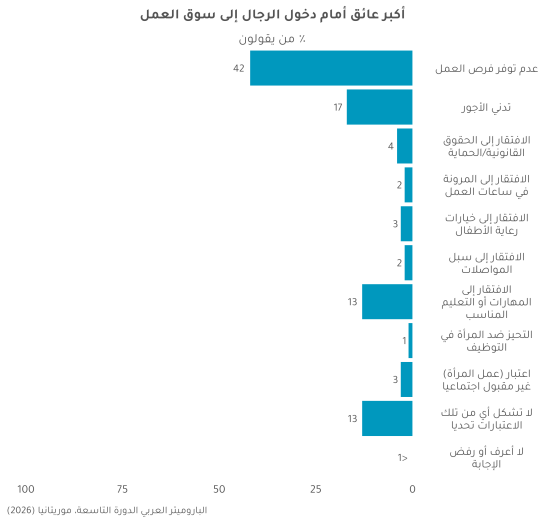

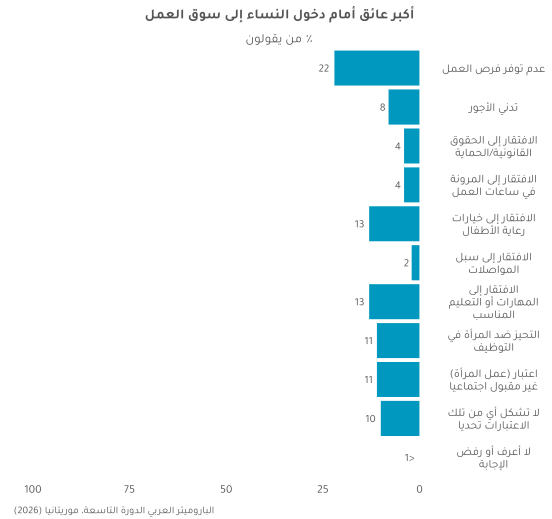

في البيت، يعتنق معظم الموريتانيون توجهات بطرايركية. يقول أربعة من كل خمسة موريتانيين (78 بالمئة) إن الكلمة الأخيرة في كل القرارات العائلية يجب أن تكون لرب الأسرة الذكر. يمثل هذا زيادة بـ20 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2024. كما

هو متوقع، يميل الرجال لحمل هذا الرأي أكثر من النساء (85 بالمئة مقابل 72 بالمئة).

يقول ربع السكان تقريبًا (24 بالمئة) إن العنف ضد النساء قد ازداد خلال السنة الماضية. يعتقد الثلث تقريبًا (35 بالمئة) أنه بقي على حاله، في حين يرى ثلاثة من كل عشرة (29 بالمئة) إنه انخفض. تميل النساء للقول إنه ازداد بفارق 14 نقطة مئوية عن الرجال، بينما يميلون هم للقول إنه انخفض بفارق ثمان نقاط مئوية عن النساء. بالنساء للنساء اللائي يتعرضن لعنف أو سوء معاملة، يقول الثلثان (66 بالمئة) إنه يمكن للمرأة أن تحصل على مساعدة من قريب ذكر، بينما يشير النصف (48 بالمئة) إلى قريبة أنثى، و38 بالمئة يشيرون إلى الشرطة.

العنف ضد المرأة خلال السنة الماضية

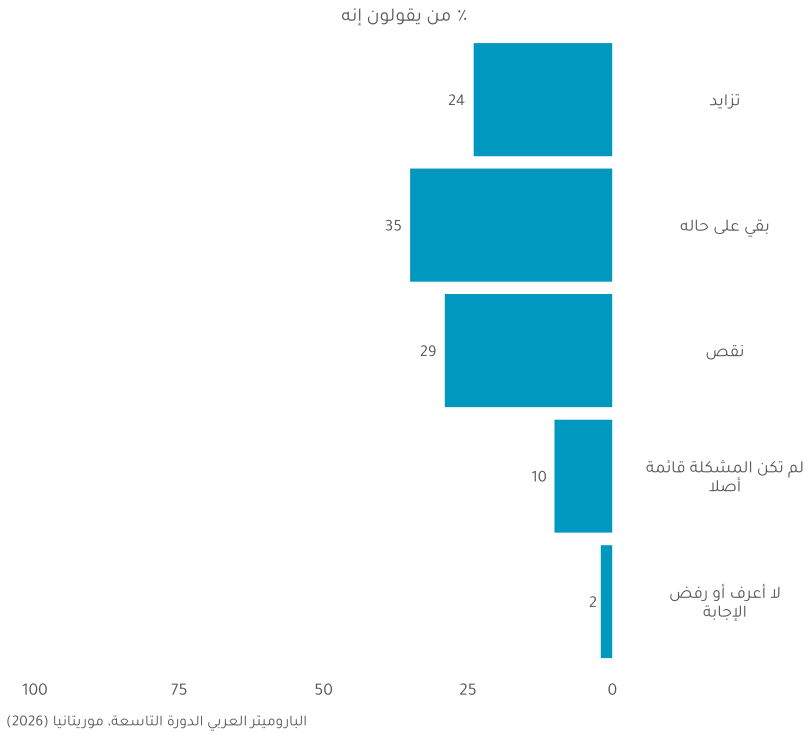

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، موريتانيا (2026)

البيئة

ما تزال المياه هي التحدي البيئي الأكبر الذي تواجهه موريتانيا. يذكر أربعة من كل عشرة إما تلوث مياه الشرب (19 بالمئة) أو قلة الموارد المائية (20 بالمئة)، بالإضافة إلى ستة بالمئة يشيرون إلى تلوث المسطحات المائية، باعتبارها التحدي الرئيسي. يشير موريتانيون أكثر إلى التحديات المرتبطة بالمياه اليوم مما كان عليه الحال في 2024. في الوقت ذاته، تتحدث نسب أقل عن إدارة النفايات (13 بالمئة)، جودة الهواء (عشرة بالمئة)، وتغير المناخ (عشرة بالمئة).

يلاحظ الموريتانيون الآثار المباشرة للمشاكل المرتبطة بالمياه على حياتهم اليومية. يقول سبعة من كل عشرة إن هذه المشاكل تؤثر على أدائهم لمهام يومية في البيت (69 بالمئة)، كما تؤثر على صحة الناس (72 بالمئة). يرى قرابة الثلثين إنها تؤثر على إنتاج الغذاء (65 بالمئة) والهجرة من الأرياف إلى المدن (64 بالمئة).

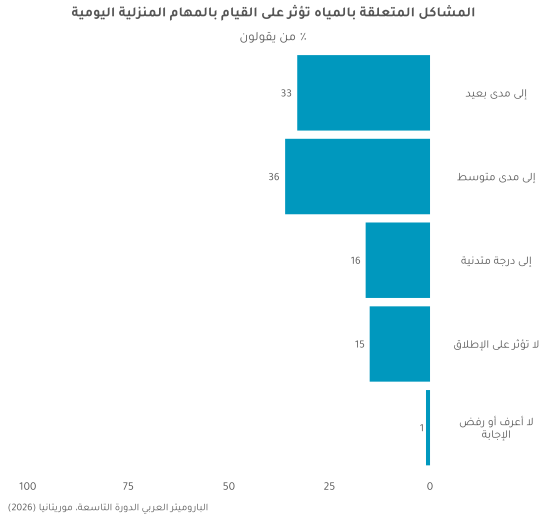

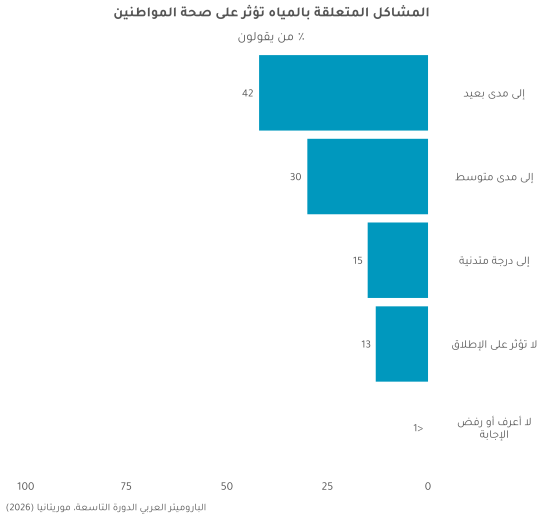

حقيقة أن واحد فقط من كل عشرة موريتانيين يسمي تغير المناخ على أنه التحدي البيئي الأكبر تعكس خطورة وأهمية التحديات الأخرى، ولا تقلل بالضرورة من أهمية تغير المناخ. يفهم الموريتانيون بوضوح أهمية المشكلة والدمار الذي تسببه. الغالبية الساحقة تؤمن أنه على الحكومة معالجة مسألة تغير المناخ (88 بالمئة). بالإضافة، يقول ثلاثة أرباع الناس إنهم يريدون من حكومتهم أن تعمل أكثر لمعالجة القضية. يمثل هذا زيادة بـ13 نقطة مئوية مقارنة بمستويات قبل عامين. يجدر بالذكر أن الموريتانيين الأقل دخلًا يميلون لدعم عمل حكومي أكبر لمواجهة تغير المناخ أكثر من نظرائهم الأعلى دخلًا (82 بالمئة مقابل 71 بالمئة). الأغلبية العظمى تدعم إجراءات مثل التركيز على خيارات الطاقة البديلة (92 بالمئة)، الإنهاء التدريجي لتلوث المركبات الآلية (84 بالمئة)، والإنهاء التدريجي لاستخدام الوقود الأحفوري (76 بالمئة). بالنسبة للموريتانيين، تبدو الطاقة النظيفة (55 بالمئة)، وتقليص النفايات (27 بالمئة)، والاستخدام الفعال للطاقة (25 بالمئة) كالخيارات الأمثل لمواجهة تغير المناخ.

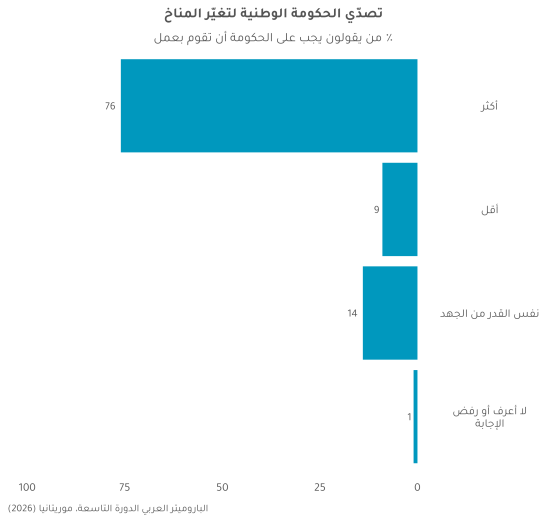

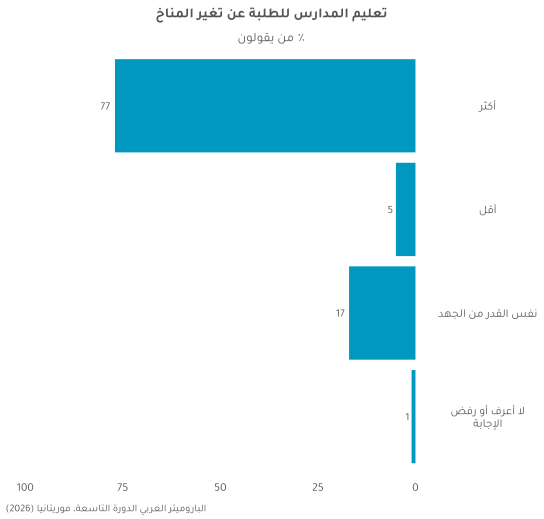

مما ينذر بالخطر أن يُعرب نصف السكان (51 بالمئة) عن قلقهم إزاء احتمالية انتقالهم من بيوتهم إلى أماكن أخرى نتيجة لآثار تغير المناخ في المستقبل القريب. يجدر بالذكر أنه بينما يعبر ستة من كل عشرة موريتانيين حاصلين على تعليم جامعي

(61 بالمئة) عن هذا القلق، لا يقول الأمر ذاته إلا أقل من نصف (47 بالمئة) الحاصلين على تعليم أقل. بشكل مشابه، يقول نصف الموريتانيين إنهم قلقون للغاية أو إلى حد ما من احتمالية وقوع كوارث طبيعية في البلاد. يميل كبار السن والأعلى تعليمًا للإفصاح عن هذا القلق من الشباب والمواطنين الأقل تعليمًا.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.